

التطور اللوجستي وتحسين الأداء في حجم التجارة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بين سنوات (2007-2023)

غادة عثمان السيد

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية
ghalsayd@su.edu.sa

ملخص البحث

يتمثل أحد أهداف رؤية 2030 في تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي، وفي سبيل ذلك، وضعت وزارة النقل والخدمات اللوجستية استراتيجية طموحة تهدف إلى تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية في البلاد خاصة في ظل زيادة الطلب العالمي على الخدمات اللوجستية. وتقود خطة رؤية 2030 استثمارات ضخمة وتوسعات في جميع قطاعات الاقتصاد، ويتم إعداد البنية التحتية اللوجستية لزيادة مشاركة القطاع الخاص، ونظراً لذلك هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التطور في الأداء اللوجستي بالمملكة ودوره في تحسين الميزان التجاري وحجم التجارة خلال الفترة (2007-2023) وكانت أهم المشكلات التي تطرق لها البحث هل هناك تأثير لتطور الأداء اللوجستي وتحسين الميزان التجاري حجم التجارة للمملكة العربية السعودية، وكانت أهم الفرضيات هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي وتحسين الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية وللتوصل إلى حل المشكلات التي تعرض لها البحث تم تناول البحث في ثلاث مباحث المبحث الأول: ماهية الخدمات اللوجستية - الميزان التجاري - التجارة الدولية - إحصائية بحجم التجارة والتبادل التجاري (2007-2023) المبحث الثاني: ماهية مؤشر الأداء اللوجستي وتقييم دور أداء المملكة فيه واستراتيجية المملكة في الخدمات اللوجستية. المبحث الثالث: تحليل الإحصائي لمدى تطور الأداء اللوجستي للمملكة وأثره في تحسين حجم الميزان التجاري الدولي وحجم التجارة الدولية.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالتحليل الإحصائي أن هناك أثر إيجابي بين تطور الأداء اللوجستي للمملكة وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة وهو ما يؤكد على أن الاتجاه للاعتماد على تطوير الخدمات

اللوجستية سيكون له مردود جيد إلى حد ما على الميزان التجاري وحجم التجارة وبالتالي زيادة انتعاش الاقتصاد وتقدمه.

الكلمات المفتاحية: الخدمات اللوجستية، الميزان التجاري، التجارة الدولية، مؤشر الأداء اللوجستي.

The development of logistics and the improvement of performance in the volume of trade and the trade balance in the Kingdom of Saudi Arabia: A comparative study between the years 2007-2023

Ghada Othman Elsayed Elsayed

Assistant Professor of Economics and Public Finance, Shaqra University, Saudi Arabia
ghalsayd@su.edu.sa

Abstract

One of the goals of Vision 2030 is to transform the Kingdom into a leading industrial power and a global logistics hub, and to this end, the Ministry of Transport and Logistics has developed an ambitious strategy aimed at developing the transport and logistics sector in the country, especially in light of the increasing global demand for logistics services. The Vision 2030 plan is leading massive investments and expansions in all sectors of the economy, and logistics infrastructure is being set up to increase private sector participation,. Given that The study aimed to know the extent of development in logistical performance in the Kingdom and its role in improving the trade balance and trade volume during the period (2007-2023) and the most important problems addressed by the research were there an impact on the development of logistical performance and improving the trade balance The volume of trade of the Kingdom of Saudi Arabia, and the most important hypotheses where there is a statistically significant relationship between logistical performance and improving the trade balance of the Kingdom of Saudi Arabia and

to reach a solution to the problems that the research was exposed to, the research was addressed in three sections: The nature of logistics services - trade balance - international trade - statistics on the volume of trade and trade exchange (2007-2023)The second topic: the nature of the logistics performance index and the evaluation of the role of the Kingdom's performance in it and the Kingdom's strategy in logistics services. The third topic: statistical analysis of the extent of development of the logistical performance of the Kingdom and its impact on improving the volume of international trade balance and the volume of international trade The results of the statistical analysis showed that there is a positive impact between the development of the Kingdom's logistical performance and the improvement of the trade balance and the volume of trade, which confirms that the trend to rely on the development of logistics services will have a fairly good return on the trade balance and the volume of trade and thus increase the recovery and progress of the economy.

Keywords: Logistics, Trade Balance, International Trade, Logistics Performance Index.

تمهيد

يعد القطاع اللوجستي من أهم القطاعات الحديثة في منظومة النقل والتي تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لتطويره، خاصة أن المملكة تمتلك موقعاً جغرافياً استراتيجياً مميزاً يتوسط خطوط التجارة، كما إن المملكة تقع على بحرين، الخليج العربي والبحر الأحمر، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تتمتع بهذه الميزة. بالإضافة إلى أن ثلث صادرات العالم من النفط تمر عبر الخليج العربي، في حين أن 13% من تجارة العالم تمر عبر البحر الأحمر، والمملكة تسارع الخطى نحو آفاق جديدة كلياً في عالم الخدمات اللوجستية، حيث خصصت إمكاناتها الجبارة من شبكات طرق وسكك حديدية مع الطيران والموانئ البحرية في سبيل ذلك، ومن هذا المنطلق تناول البحث أثر التقدم والتطور في الخدمات اللوجستية في المملكة

لسنوات (2003-2023) على الميزان التجاري وحجم التجارة وذلك من خلال إثارة المشكلة الرئيسية التالية وما انبثق عنها من مشكلات فرعية:

مشكلة الدراسة

هل هناك تأثير لتطور الأداء اللوجستي وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة للمملكة العربية السعودية؟ وينبثق عنها عدة أسئلة:

- هل هناك علاقة بين كفاءة التخليص الجمركي على الحدود وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة بالمملكة؟
- هل هناك بين الأداء اللوجستي من حيث البني الأساسية من (موانئ وسكك ومطارات ومرافق التخزين، وإعادة الشحن، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات) وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة بالمملكة؟
- هل هناك علاقة بين الأداء اللوجستي من حيث نوعية الخدمات اللوجستية وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة؟
- هل هناك علاقة بين الأداء اللوجستي من حيث توقيت التخليص والتسليم وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة للمملكة؟
- هل هناك علاقة بين الأداء اللوجستي من حيث سهولة الشحن وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة للمملكة؟
- هل هناك علاقة بين الأداء اللوجستي من حيث القدرة على التتبع والتعقب للشحنات وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة للمملكة.

الفرضيات

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي وتحسين الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية وينبثق عنها عدة فرضيات فرعية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي من حيث التخليص الجمركي على الحدود وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي من حيث البنية التحتية الأساسية وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي من حيث نوعية من حيث الخدمات اللوجستية وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي من حيث توقيت التخليص والتسليم وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة.
- هناك علاقة بين الأداء اللوجستي من حيث سهولة الشحن وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة للملكة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي من حيث القدرة على التتبع والتعقب للشحنات وتحسين الميزان التجاري وحجم التجارة للمملكة.

متغيرات الدراسة

عامل مستقل: تطور الأداء اللوجستي (الجمارك - بنية تحتية - نوعية الخدمات اللوجستية - التوقيت - سهولة الشحن - التتبع).

عامل تابع: عاملين:

- الميزان التجاري.

- حجم التجارة.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب ذاتية:

- حداثة الموضوع نسبياً وقلة الدراسات التي تناولته.

- الرغبة الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالاقتصاد في المملكة العربية السعودية.
أسباب موضوعية:

- التعرف على الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في الخدمات اللوجستية ومدى تأثير هذا الدور على الميزان التجاري وحجم التجارة.

أهداف البحث

من ضمن أهداف التعرف على الآتي:

- 1- مدى تأثير تطور الأداء اللوجستي للمملكة وتحسين الميزان التجاري حجم التجارة للمملكة العربية السعودية؟
- 2- مفهوم الأداء اللوجستي.
- 3- استراتيجية المملكة للخدمات اللوجستية.
- 4- مؤشر الأداء اللوجستي وكيف يتم حسابه.
- 5- مكانة المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي وترتيبها بين الدول.
- 6- مستقبل الخدمات اللوجستية بالمملكة.

أهمية البحث

تعتبر الأنشطة اللوجستية أحد الموضوعات الحيوية والتي تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي في مجال التسويق وإدارة الأعمال من حيث مفهومها وأهميتها ومكوناتها وممارستها في المنظمات المعاصر تعتبر الخدمات اللوجستية مصدراً مهم في تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تؤثر عدم كفاءة الخدمات اللوجستية إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال وتقليص إمكانية التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، هناك كثير من الدول النامية سارعت نحو إصلاحات عميقة لتعزيز خدماتها اللوجستية كالتجربة السنغافورية التي أصبحت مركز عالمي للخدمات اللوجستية.

ونظراً لأهمية الخدمات اللوجستية تعرض البحث إلى مدي تطوير الخدمات اللوجستية وتأثير ذلك على تحسين الأداء في حجم التجارة والميزان التجاري للمملكة العربية السعودية.

حدود البحث

- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

- الحدود الزمانية: (2007-2023).

- الحدود الموضوعية: التطور اللوجستي وتحسين الأداء في حجم التجارة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة (2007-2023).

المنهج المتبع في البحث

يتضمن البحث المنهج الوصفي التحليلي لتأثير الذكاء الاصطناعي على القوة العاملة بالمملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

1- دراسة (كيحل، وآخرون 2022) أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2010-2018):

تناولت الدراسة الأداء اللوجستي وأثره على التجارة الخارجية لعدد ثماني دول وهي (الولايات المتحدة، هونج كونغ، الإمارات، قطر، السعودية، البحرين، سلطنة عمان)، وقد اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام نماذج بانل، وقد توصلت الدراسة إلى مؤشرات الأداء اللوجستي لها علاقة طردية بتجارة إعادة التصدير، وجاءت مؤشرات البنية التحتية، واللوجستية سلبية.

2- دراسة إسماعيل (2021)، أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، 2021م:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية، وذلك من خلال تحسين الخدمات اللوجستي التي تقدمها هذه البلدان، لتطوير البنية التحتية وتطوير هيكلية

الأنظمة الجمركية والاهتمام بعامل الوقت كعنصر هام في التجارة الدولية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: معنوية الأثر الإيجابي للأداء اللوجستي على الصادرات في الدول النامية.

3- دراسة منهل، الخالدي (2020)، بعنوان: "تأثير الخدمات اللوجستية الإنسانية في تحسين فاعلية إدارة الكوارث: دراسة تطبيقية في وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية":

هدفت الدراسة إلى قياس دور الخدمات اللوجستية الإنسانية في تحسين فاعلية إدارة الكوارث. جرى قياس التأثير بين المتغير المستقل (الخدمات اللوجستية الإنسانية (وأبعاده المستقلة الرئيسة) سرعة البدء وسبب الكارثة وسياق العملية والطرائق العلمية) وجميعها مؤشرات موجهة لقياس اللوجستية الإنسانية والمتغير المعتمد) فاعلية إدارة الكوارث (وأبعاده) منظومة إشارات الإنذار المبكر، منظومة الاستعداد والوقاية، منظومة احتواء الأضرار والحد منها، منظومة استعادة التوازن والنشاط، منظومة التعلم الاستراتيجي المستمر (وجميعها مؤشرات لقياس فاعلية إدارة الكوارث. تمثلت عينة البحث مجموعة من المسؤولين (الإدارات العليا (ومدراء من مستويات مختلفة ومهندسين وفنيين تقنيين من العاملين في قطاع الخدمات اللوجستية الإنسانية في وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية في العراق، كونهم من المختصين في مجال الدعم اللوجستي الإنساني عند وقوع الكوارث. اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي في الجانب النظري والتحليل الإحصائي في الجانب التطبيقي، وطورت لهذا الغرض استبيان مختبرة ومحكمة وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأهمها دور الخدمات اللوجستية الإنسانية في وزارة الهجرة والمهاجرين، ولما له من أثر في تحسين فاعلية إدارة الكوارث، كما خرج البحث بجملة من التوصيات والمقترحات، منها التأكيد على دور الخدمات اللوجستية الإنسانية وأهميتها عند وقوع الكارثة أو الأزمة ولما لها من أثر ودور فاعل في تحسين فاعلية إدارة الكوارث وخصوصاً في الوزارة موضوع البحث أعلاه في العراق، وضرورة اهتمام الإدارات العليا في وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية بخدمة المواطنين أثناء وقوع الكوارث.

4- دراسة (عبد الحميد، خالد هاشم، 2020) لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تناول الباحث في دراسة تطبيقية لوجستيات التجارة في سبع عشرة دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وركزت الدراسة على تحسين الأداء للتجارة وأثرها على نمو الدولة، فإنه عند تحسين التجارة في

خفض تكاليف التجارة يكون هنالك زيادة في حجم التجارة وتنوع في الصادرات، إضافة إلى زيادة جاذبية الدولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق، وقد توصلت الدراسة إلى التحسن في لوجستيات التجارة كان له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحقق بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

5- دراسة لطيف، وعبد (2019)، بعنوان: "الإدارة اللوجستية ودورها في تعزيز الميزة التنافسية: بحث استطلاعي تحليلي من وجهة نظر العاملين في بعض شركات الاتصالات العراقية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة اللوجستية في تعزيز الميزة التنافسية، وتكونت عينة البحث من 200 عامل من مدراء شركات الاتصالات العراقية، ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالبرنامج (SPSS)، وبعد إجراء الأساليب الإحصائية المناسبة، توصلت إلى استنتاجات أهمها وجود عالقة بين المتغير المستقل (الإدارة اللوجستية) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) (بناء على نتائج البحث أوصت الباحثة على ضرورة الاهتمام من قبل الإدارات بالخدمات اللوجستية واعتبارها قسم إداري بحد ذاتها لجعلها تقوم بواجباتها بالكفاءة والجودة المطلوبة من أجل تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية في هذه الشركات، وضرورة عقد مزيد من الدورات لموظفي شركات الاتصالات العراقية لزيادة الوعي والإدراك بأهمية إدارة العمليات اللوجستية وأثرها على الميزة التنافسية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسة السابقة الآتي:

- 1- التعرف على دور الإدارة اللوجستية في تعزيز الميزة التنافسية
- 2- لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- 3- تأثير الخدمات اللوجستية الإنسانية في تحسين فاعلية إدارة الكوارث: دراسة تطبيقية في وزارة الهجرة والمهاجرين العراقية
- 4- أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية.
- 5- أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2010-2018).

6- أما الدراسة الحالية تتناول التطور اللوجستي وتحسين الأداء في حجم التجارة والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة سنوات (2007-2023) حيث تميزت الدراسة عن باقي الدراسات بأنها تدرس مدي تأثير تطور الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية وأثر هذا التأثير في زيادة حجم التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري الدولي، بجانب هذه الدراسة تتميز بكونها تتعرض بالعرض والتحليل لأدائها اللوجستي للملكة وترتيبها بين الدول.

صعوبات الدراسة

قلة المراجع التي تناولت الموضوع نظراً لحدثة الموضوع.

هيكل وخطة الدراسة

تم تناول البحث في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الخدمات اللوجستية – الميزان التجاري – التجارة الدولية -إحصائية بحجم التجارة والتبادل التجاري (2007-2023)

- **المطلب الأول:** ماهية الخدمات اللوجستية.

- **المطلب الثاني:** وماهية الميزان التجاري والتجارة الدولية، إحصائية بحجم التجارة والتبادل التجاري الدولي للمملكة (2007-2023).

المبحث الثاني: ماهية مؤشر الأداء اللوجستي وتقييم دور أداء المملكة فيه واستراتيجية المملكة في الخدمات اللوجستية.

- **المطلب الأول:** ماهية مؤشر الأداء اللوجستي.

- **المطلب الثاني:** تقييم دور المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي.

- **المطلب الثالث:** استراتيجية المملكة للخدمات اللوجستية.

المبحث الثالث: تحليل الإحصائي لمدي تطور الأداء اللوجستي للمملكة وأثره في تحسين حجم الميزان التجاري الدولي وحجم التجارة الدولية.

المبحث الأول: ماهية الخدمات اللوجستية – الميزان التجاري – التجارة الدولية: المطلب الأول:

أولاً: ماهية الخدمات اللوجستية:

عرفت الخدمات اللوجستية بعدة تعريفات ومن بين تلك التعاريف الآتي:

هو فن الخدمات إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات الأخرى كالمنتجات والخدمات، وحتى البشر من منطقة الإنتاج إلى منطقة السوق، فمن الصعب أو حتى من المستحيل إنجاز تجارة عالمية أو عملية استيراد وتصدير عالمية أو عملية نقل للمواد الأولية أو المنتجات وتصنيعها دون دعم لوجستي احترافي. (خضر-2015).

الخدمات اللوجستية Logistics على الرغم من عدم وجود تعريف موحد شامل للخدمات اللوجستية، إذ أنها تتضمن العديد من المحاور بحسب اختلاف الهدف منها، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها فن السوقيات وعلم في إدارة التدفقات السلعية، والمعلوماتية، والبشرية من مكان إلى آخر، ويصعب إنجاز التعاملات التجارية من صادرات وواردات أو نقل مواد أولية دون الدعم اللوجستي (الزعيبي وعزام، 2012). الزعيبي، علي فالح وعزام، زكريا أحمد (2012) (إدارة العامل اللوجستية) (مدخل التوزيع والإمداد) دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. الأردن. الطبعة الأولى. 26ص.

لا يوجد تعريف واضح لما يدخل ضمن الخدمات اللوجستية، كما أن من الصعب وضع حد فاصل بين الخدمات اللوجستية وغيرها من القطاعات، مثل خدمات النقل، التي هي سمة رئيسية للخدمات اللوجستية. ووضّح العديد من المقاربات بشأن "إدارة سلسلة الإمدادات" وأشار إليها مراراً بوصفها أهم نشاط تجاري يهيمن على تطور القطاع. ومن منظور القطاع الخاص، فإن الخدمات اللوجستية هي عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة لتدفق وتخزين السلع والخدمات والمعلومات المتصلة هبا من المنشأ إلى نقطة الاستهلاك. بيد أن الخدمات اللوجستية تشمل أيضاً النقل والتخزين والإدارة وبناء المصانع للتجميع والتصنيع، والخدمات الإعلامية وشتى الخدمات ذات القيمة المضافة مثل خدمات وضع العلامات والتعبئة والتفتيش (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-2006).

كما تعرف الخدمات اللوجستية على أنها "العملية الخاصة بتخطيط وتنفيذ ورقابة والتدفق والتخزين الكفاء، والفصل للمواد اخلام والسلع النهائية، وإدارة المعلومات ذات العلاقة، وذلك من مكان الإنتاج إلى

مكان الاستهلاك بغرض تحقيق متطلبات العملاء (دسوقي، 2014)؛ -الخدمات اللوجستية هي شبكة الخدمات التي تدعم الحركة المادية للبضائع داخل الحدود وعربها. وتضم مجموعة من الأنشطة من بينها النقل والتخزين والوساطة والتسليم السريع وعمليات المحطات النهائية وحتى إدارة البيانات والمعلومات. وتعد درجة كفاءة نقل السلع عرب هذه الأنظمة إلى وجهاتها النهائية عنصرًا رئيسيًا في إتاحة الفرص التجارية للبلد.

-تشير كارولين فرويند، مديرة الاقتصاد الكلي والتجارة العالمية والاستثمار في مجموعة البنك الدولي إلى أن "الخدمات اللوجستية تمثل العمود الفقري للتجارة العالمية... وفي ظل زيادة انتشار سلاسل التوريد على مستوى العامل، فإن جودة الخدمات اللوجستية في بلد ما يمكنه من تحديد إمكانية مشاركته في الاقتصاد العالمي من عدمها" (البنك الدولي، 2018).

اللوجستيك هي عملية ضمان توفر المنتج الصحيح بالكمية الصحيحة، بالحالة الصحيحة وفي المكان الصحيح وفي الوقت الصحيح للزبون الصحيح بالتكلفة الأقل (الزغبى، عزاب 2012).

ويمكن أن نستخلص تعريف شامل للخدمات اللوجستية وهو سلسلة التوريد التي من خلالها ينتم نقل منتج ما من مصنع ما من دولة معينة إلى المستهلك النهائي جواً أو براً أو حبراً متضمناً الرسوم الجمركية ومصاريف التخزين وعملية التوزيع وتسيير المخزونات وعمليات الجرد. (عمر-2023)

وتعرف أيضاً لوجستيات التجارة أيضاً على أنها عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة لتدفق السلع والخدمات والمعلومات المتصلة بها من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك، وتشمل الخدمات اللوجستية خدمات النقل والتخليص الجمركي والتأمين والتعبئة والتخزين والإدارة وبناء المصانع للتجميع والتصنيع والخدمات العالمية وكافة الخدمات ذات القيمة المضافة مثل خدمات وضع العلامات والتعبئة والتفتيش (عبد الحميد-2020).

ثانياً: التجارة الدولية: التجارة الدولية (INTRANTIONAL-TRADE)

تعد التجارة الدولية المحرك الأساسي للعلاقات الاقتصادية إذ يجري بمقتضاها تبادلات السلع والخدمات بني الدول في صورة صادرات وواردات، وعليه فإنها أمرٌ حاسماً لمواصلة العولمة في الأسواق العالمية (-HO 2013)

تعريف آخر للتجارة الدولية: هو عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل التجاري (جامعة الملك سعود-2020).

ثالثاً: الميزان التجاري:

هو الفرق بين قيمة واردات البلد وقيمة صادراتها لفترة معينة، وهو يكون فائضاً إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزاً في الحالة المعاكسة. يتشكل الميزان التجاري من عناصر منظورة (حركة السلع)، وعناصر غير منظورة ويصعب قياسها فور وقوعها (تبادل الخدمات، عوائد الاستثمارات الخارجية، وتحويلات المغتربين في الخارج أو المقيمين الأجانب). (الاسكوا-2020)

هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات (أو عجز) الواردات أكبر من الصادرات (في تجارتها الخارجية). (الهيئة السعودية العامة للإحصاء -2020).

المطلب الثاني: الميزان التجاري وحجم التجارة للملكة العربية السعودية سنوات (-2007) (2023)

يوضح الجدول التالي حجم التجارة الدولية للملكة من سنوات (2007-2023) ويوضح أيضاً الواردات والصادرات وأيضاً الميزان التجاري (2007-2023)

الجدول رقم (1): حجم التبادل الدولي وميزان التجارة الدولي للملكة (2007-2023) الهيئة السعودية العامة للإحصاء -2020)

السنة	حجم التجارة	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات
2007	1,212,491	536,315	338,088	874,403
2008	1,607,235	743,729	431,753	1,175,482
2009	1,079,400	362,819	358,290	721,109
2010	1,342,521	541,050	400,736	941,785
2011	1,861,069	874,171	493,449	1,367,620
2012	2,039,975	873,029	583,473	1,456,502
2013	2,040,106	778,941	630,582	1,409,523
2014	1,935,496	631,744	651,876	1,283,620
2015	1,418,346	108,280	655,033	763,313
2016	1,214,059	162,787	525,636	688,423
2017	1,336,328	327,435	504,447	831,881
2018	1,617,893	589,908	513,993	1,103,900

981,012	574,361	406,651	1,555,374	2019
651,952	517,491	134,461	1,169,443	2020
1,035,672	573,185	462,486	1,608,857	2021
1,541,941	712,038	829,903	2,253,979	2022
1,200,069	776,024	424,045	1,976,093	2023

المبحث الثاني: ماهية مؤشر الأداء اللوجستي وتقييم دور أداء المملكة فيه واستراتيجية المملكة في الخدمات اللوجستية:

المطلب الأول:

أولاً: ماهية مؤشر الأداء اللوجستي:

تعكس التصورات عن اللوجستيات في بلد معين استناداً إلى كفاءة عملية التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة والنقل، وسهولة تنسيق الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية، والقدرة على تتبع وتعقب الشحنات، والتردد الذي تصل به الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد. ويتراوح المؤشر من 1 إلى 5، مع تمثيل أعلى درجة لأداء أفضل (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2022-WDI)

ويشكل مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي وضعه البنك الدولي أداة قياس مرجعية، الهدف منها مساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في مجال اللوجستيات التجارية، وتحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها لتحسين أدائها في هذا المجال (الإسكوا -2017)

يصدر المؤشر عن مجموعة البنك الدولي، ويتم العمل عليه من خلال استطلاعات الرأي التي يجريها البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسات أكاديمية ودولية، وشركات تابعة للقطاع الخاص، وأفراد آخرين مشاركين في الخدمات اللوجستية الدولية. ويعد مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي LPI أداة قياس فريدة من نوعها لأكثر من 160 دولة.

مؤشر الأداء اللوجستي عبارة عن أداة مرجعية تفاعلية مت إنشائها لمساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في أدائها في مجال اللوجستيات التجارية وما يمكن القيام به لتحسين أدائها (دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية، (السعيد بوشول، ريمي رياض، حميداتو محمد الناصر 2020).

ويستند مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى مسح عالمي أصحاب المصلحة العاملين على الأرض، حيث يدلون بانطباعاتهم حول مدى سلاسة اللوجستيات في البلدان التي يعملون فيها، وتلك التي لهم معها تعامل تجاري. ويجمع أصحاب المصلحة معرفة وافية بالبلدان التي يعملون فيها وتقييمات مطلعة لبلدان أخرى لهم معها تعامل تجاري. كما يملكون الخبرة في البيئة العالمية للوجستيات. ولمشاركة وسطاء الشحن من جنسيات متعددة وشركات النقل الكبرى تأثير على مصداقية المؤشر وجودته.

ويقدم البنك الدولي تقريره عن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية مرة كل سنتين. وقد كَوّن مجموعة من البيانات على أساس التقييمات الكمية والنوعية لمدى سلاسة اللوجستيات في البلدان، قابلة للمقارنة بين البلدان. أما المؤشر وعلى مدى فترات زمنية مختلفة. ويتكوّن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من مؤشرين، دولي ومحلّ الدولي، فيقدم تقييمات نوعية للبلد، عن ستة أبعاد للتجارة، يجريها خبراء في اللوجستيات يعملون خارج البلد.

ثانياً: العناصر التي يتألف منها مؤشر الأداء اللوجستي:

ويشمل المسح 160 بلداً؛ ويستند إلى 5,000 تقييم للبلدان، أعدّها 1,000 خبير في اللوجستيات. ووفقاً لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية، يجري ترتيب البلدان حسب ملامح اللوجستيات التجارية على مقياس من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل) ولا يستند الترتيب إلى المؤشر المحلي، بل الدولي.

ويتألف مؤشر الخدمات اللوجستية من ستة عناصر أساسية هي: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا-2020) لجنة النقل واللوجستيات الدورة الثامنة عشرة بيروت، 21-20 كانون أيلول/ ديسمبر 2020-ومرجع (خالد هاشم عبد الحميد - 2020).

- **الجمارك:** كفاءة التخليص الجمركي على الحدود (الإجراءات الجمركية: معالجة البيانات الجمركية عبر الإنترنت، وضرورة استخدام مخلص جمركي معتمد في عملية التخليص، واختيار مكان التخليص النهائي، والإفراج عن البضائع بتعهد بانتظار إتمام المستندات المطلوبة للتخليص، وإخضاع الواردات للمعاينة، أو لعدة معاينات). ويشمل هذا العنصر ثلاثة أنواع من السلطات الحدودية: الإدارات الجمركية، ووكالات ضمان الجودة/ الالتزام بالمعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية.

- **البنى الأساسية:** الموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمطارات، ومرافق التخزين وإعادة الشحن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- نوعية الخدمات اللوجستية: النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، والنقل البحري والمواني، والتخزين، وإعادة الشحن والتوزيع، ووكلاء الشحن، والدوائر الجمركية، ووكالات ضمان الجودة/ المعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية، والمخلصون الجمركيون، وجمعيات التجارة والنقل، والمرسل إليهم أو الشاحنون.
- التوقيت: توقيت التخليص والتسليم (تواتر وصول الشحنات إلى المرسل إليهم ضمن مواعيد التسليم المقررة أو المتوقعة، والتأخير، والتخزين الإلزامي، والمعاناة قبل الشحن، والمعاناة عند نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، والأنشطة الإجرامية، وطلب المدفوعات غير الرسمية.
- سهولة ترتيب الشحنات الدولية: سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.
- التتبع والتعقب: القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها.

المطلب الثاني:

تقييم أداء المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي.

جدول رقم (2) تقييم أداء المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي.

(يصدر الأداء اللوجستي كل سنتين) مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (2007---2010-2014-2016-2018-2023)

(من 1 يعني منخفض-5 يعني مرتفع)

جدول رقم (2): يوضح الأداء اللوجستي للمملكة العربية السعودية لسنوات (2007-2023)

2023	2018	2016	2014	2012	2010	2007	الدولة السعودية
3.4	3.1	3.16	3.15	3.18	3.22	3.2	النسبة الكلية
3.0	2.66	2.69	2.86	2.79	2.91	2.72	الجمارك
3.6	3.11	3.24	3.34	3.22	3.27	2.95	البنية التحتية
3.3	2.99	2.23	2.93	3.10	2.80	2.93	سهولة الشحن
3.3	2.86	3.00	3.11	2.99	3.33	2.88	نوعية الخدمات اللوجستية
3.5	3.30	3.53	3.55	3.76	3.78	3.65	التوقيت المناسب
3.6	3.17	3.25	3.15	3.21	3.32	3.2	سهولة التتبع

بناءً على الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة أن الأداء اللوجستي للمملكة العربية السعودية قد شهد تحسناً ملحوظاً في بعض المجالات مثل البنية التحتية وسهولة التتبع، خاصة في السنوات الأخيرة. هذا التحسن يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الكفاءة اللوجستية، مما يساهم في زيادة الميزان التجاري وحجم التجارة. ومع ذلك، هناك بعض المجالات التي شهدت تراجعاً في الأداء مثل سهولة الشحن في بعض السنوات، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من التحسينات لضمان استمرارية النمو والتطور في القطاع اللوجستي. بشكل عام، يمكن القول إن المملكة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحسين الأداء اللوجستي، مما يعزز من قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

جدول رقم (3): (مؤشر الأداء اللوجستي لدول الخليج)

الدولة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2023
السعودية	3.2	3.22	3.18	3.15	3.16	3.1	3.4
قطر	2.98	2.95	3.32	3.52	3.90	3.47	3.5
الكويت	2.99	3.28	2.38	3.1	3.15	2.86	3.2
البحرين	3.15	3.37	3.5	3.08	3.31	2.93	3.5
الإمارات	3.73	3.63	3.78	3.54	3.94	3.96	4.0
عمان	2.92	2.84	2.89	3	3.23	3.20	3.3

يوضح الجدول رقم (3) مؤشر الأداء اللوجستي لدول الخليج لأعوام (2007-2023) ونجد من خلال الجدول أن الدول العربية تفاوتت خلال السنوات وفيها من تقدم لجميع السنوات وفيها تراجع وهكذا وهذا الجدول يوضح المؤشر العام للأداء العام اللوجستي لكل دولة من دول الخليج.

المطلب الثالث: استراتيجية المملكة للخدمات اللوجستية:

المقدمة:

تبذل المملكة جهوداً هائلة من أجل بناء اقتصاد قوي قادر على منافسة الاقتصادات العالمية، وذلك من خلال تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز عالمي للخدمات اللوجستية. وقد استهدفت رؤية المملكة 2030 أهم القطاعات الرئيسية التي من شأنها تنمية الاقتصاد السعودي؛ ف جاء برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية كأحد أساسيات تنمية وتنويع الاقتصاد وزيادة فرص العمل وزيادة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين الميزان التجاري وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. يعد القطاع اللوجستي من أهم القطاعات الحديثة في منظومة النقل والتي تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

لتطويره، خاصة أن المملكة تمتلك موقع جغرافي استراتيجي مميز يتوسط خطوط التجارة، كما أن المملكة تقع على بحرين، الخليج العربي والبحر الأحمر، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تتمتع بهذه الميزة، بالإضافة إلى أن ثلث صادرات العالم من النفط تمر عبر الخليج العربي في حين أن 13% من تجارة العالم تمر عبر البحر الأحمر، وقد قامت منظومة النقل بإنشاء عدد من المناطق اللوجستية منها منطقة الخمرة اللوجستية، كما أن المملكة تمتلك أكبر اقتصاد في منطقة شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق، حيث تسهم بحوالي 38% من إجمالي الناتج المحلي و21% من تعداد السكان في هذه المنطقة.

يذكر أن الاستراتيجية الوطنية لنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها سمو ولي العهد - حفيظه الله - تسعى إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط قارات العالم الثلاث عبر تنفيذ عدد ضخم من المشروعات الكبرى التي تسهم في استثمار الموقع الاستراتيجي للمملكة، حيث ستسهم مستهدفات الاستراتيجية في تحقيق طموحات وأهداف البرنامج مثل الصعود بالمملكة دول عالمياً، 2030 إضافة إلى تطوير أكثر لتكون من أفضل 10 في مؤشر الأداء اللوجستي بحلول عام من 60 منطقة لوجستية لدعم الصادرات الوطنية والتجارة الإلكترونية وإعادة التصدير، وإنشاء 7 مناطق لوجستية لتقديم خدمات الدعم، وتشجيع التجارة عبر المنافذ البرية، إضافة لنمو إيرادات إعادة التصدير من 42 إلى 520 مليار ريال، ونمو التصدير من 185 إلى 507 مليارات ريال، والتوسع في قطاع 2 التجارة الإلكترونية من 6% إلى 23%.

يتمثل أحد أهداف رؤية 2030 في تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي، وفي سبيل ذلك، وضعت وزارة النقل والخدمات اللوجستية استراتيجية طموحة تهدف إلى تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية في البلاد خاصة في ظل زيادة الطلب العالمي على الخدمات اللوجستية. وتقود خطة رؤية 2030 استثمارات ضخمة وتوسعات في جميع قطاعات الاقتصاد، ويتم إعداد البنية التحتية اللوجستية لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

وفيما يلي عرض للاستراتيجية الخدمات اللوجستية التي وضعتها المملكة العربية السعودية: الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية (NTLS) ووزارة النقل والخدمات اللوجستية (2020-

أولاً: نبذة عن الاستراتيجية:

تقدّم الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية الرؤية والتوجّه الاستراتيجي للقطاع، وتضمّن التكامل لأنماط النقل والخدمات اللوجستية؛ وذلك لتحقيق الطّموحات العالية لهذا القطاع الشرياني، من خلال تحديد المبادّرات ذات الأهمّية وتمويلها، بالإضافة إلى تحقيق طّموحات رؤية المملكة 2030.

تُعَدُّ الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية هي الموجه الرئيسي لتطوير استراتيجيات أنماط النقل والخدمات اللوجستية، وتوفّر حوكمة فعّالة ما بين هذه الأنماط لتسهيل الربط والتفاعل فيما بينها.

كما تمّ أخذ أبرز المتغيّرات والمستجدّات التي دفعت الاستراتيجية إلى تحديث خططها وتوجّهاتها، وأوّل هذه الدوافع هو التسارع التقني في المجالات كافة، خصوصاً فيما يتعلّق بمستقبل النقل والتنقل والخدمات اللوجستية، والدافع الثاني هو المتغيّرات الإقليمية، إذ أدّت المنافسة الحادّة إقليمياً في القطاع إلى تجديد سقف الطّموح إلى تبوّء المملكة مكانتها في قيادته إقليمياً، وأمّا الدافع الثالث والأخير فهو يتعلّق بالمتغيّرات الوطنية، إذ تمّ اعتماد عدد من الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى ذات الطّموحات العالية لتبليتها وتمكينها.

ركائز الاستراتيجية:

- ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.
- الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.
- تحقيق توازن الميزانية العامة.
- تحسين أداء الجهاز الحكومي.

أهداف الاستراتيجية:

هدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية للوصول للعديد من الأهداف المخطط لها في قطاع الخدمات اللوجستية، والمضي قدماً نحو التكامل والترابط في منظومة النقل والخدمات اللوجستية، ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث تتمثل الأهداف في أن:

- تحسين التكامل مع أنماط النقل عبر تعزيز الروابط بين النقل البحري والجوي والطرق والسكك الحديدية لتحسين خدمات البضائع والشحن.

- تضمين التقنيات الذكية مثل الأتمتة عبر الموانئ والبنية التحتية اللوجستية.
- تقدم ترتيب المملكة على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة 55 إلى المراتب العشر الأولى وضمان ريادتها إقليمياً.
- الخدمات اللوجستية ستدعم إنجاز هدف تصنيف 3 مدن سعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم.
- مع الموانئ المتطورة والربط بالسكك الحديدية ستكون المملكة محوراً رئيسياً لجميع المشاريع العالمية الرامية لتطوير التجارة بين الشرق والغرب.
- تدعم الإصلاحات والمبادرات العديدة في قطاع اللوجستيات في السعودية مكانة المملكة كواحدة من أسرع الدول التي تقرر وتنفذ الإصلاحات في العالم.
- الربط مع دول الجوار يزيد من جاذبية السوق السعودية للمستثمرين الأفراد ويسهل التنقل ونقل البضائع.
- تحسين إجراءات وتشريعات تراخيص الخدمات اللوجستية
- توفر الخدمات اللوجستية المتقدمة تكلفة أقل لنقل وتخزين البضائع السعودية المنشأ ما يشجع مبادرات الصناعة المحلية وكذلك جذب المستثمرين الصناعيين الجدد للاستفادة من هذه المزايا.
- تضم الاستراتيجية منصات لوجستية عالمية للملاحة البحرية مع محورين عالميين للطيران.
- تطوير 69 منصة لوجستية والتي تم تجميعها إلى 27 منطقة لوجستية و8 مناطق على المنافذ البرية و9 مناطق لمواقف الشاحنات لضمان الحصول على الكفاءة الأمثل، كما أن ثلاث مناطق لوجستية في مطارات مدن الرياض وجدة والدمام ستناول 4-5 مليون طن سنوياً من الشحن الجوي، وثلاث مناطق لوجستية في موانئ جدة والملك عبدالله والملك عبدالعزيز ستناول 14 مليون حاوية وتلعب دوراً رئيسياً في تمكين التصدير والاستيراد وإعادة التصدير.
- ومنذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والمملكة تتقدم كمركز لوجستي عالمي وفق رؤية 2030.
- وتقدمت المملكة 17 مرتبة على مؤشر الأداء اللوجستي عالمياً.
- كما تقدمت السعودية 14 مركزاً في مؤشر الربط الجوي الدولي "إياتا".

منجزات المملكة:

حققت منظومة النقل خلال عام 2023 إنجازات وطنية وأهداف طموحة كان منها:

- تدشين طيران الرياض.
- مشروع تزويد السفن بالوقود.
- إنشاء منطقة لوجستية في ميناء جدة الإسلامي، بمساحة 72 ألف متر مربع.
- وضع حجر الأساس لأكبر منطقة لوجستية متكاملة في الشرق الأوسط، بمساحة 225 ألف متر مربع.
- كما تم استحداث 25 خدمة شحن ملاحية جديدة، أدت لقفز المملكة إلى المركز الـ 16 عالميًا على مؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية الدولية.
- وفازت المملكة بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية IMO لعامي 2024 – 2025.

مواجهة تغير المناخ:

كانت المملكة من أوائل الدول التي سارعت نحو التحول الأخضر في منظومة النقل، وذلك من خلال:

- إطلاق وسائل تنقل خضراء.
- تجارب القطار الهيدروجيني.
- حافلات النقل العام الكهربائية.
- على الجانب الآخر تم إطلاق مبادرات التدريب وبناء القدرات في الجامعة البحرية الدولية. "WMU"
- كما تم إطلاق بعض المنصات الخدمية وهي:

- منصة لوجستي.
- منصة إبحار.
- منصة عبور.
- الجوائز والنجاحات
- نالت المملكة مجموعة من الجوائز في مجال النقل والخدمات اللوجستية وهي: جائزة التحول الرقمي، جائزة أفضل ميناء، شهادة الأيزو، النافذة، منصة وشج.

جدول رقم (4): توزيع عدد المنصات اللوجستية حسب المناطق الإدارية وفق لمنصة لوجستي: (غرفة أبها - 2023)

العدد	اسم الدولة
3	الحدود الشمالية
1	حائل
1	القصيم
10	مكة المكرمة
1	المدينة المنورة
3	تبوك
13	المنطقة الشرقية
2	نجران
1	عسير
7	الرياض

يوضح جدول رقم (4) توزيع عدد المنصات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية.

جدول رقم (5): نقاط القوة والضعف للخدمات اللوجستية بالمملكة. (غرفة أبها-2023)

نقاط الضعف	نقاط القوة
الافتقار إلى الخبرة الكافية في الصناعة، إذ لا تنتج صناعة الخدمات اللوجستية في المملكة ما يكفي من المواهب لمواكبة الطلب المتزايد ونتيجة لذلك، فإن أداء الصناعة محدود بسبب نقص الخبرة.	الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة لوجستياً بين أوروبا وآسيا يجعلها مركزاً رئيسياً على المستوى العالمي.
-تشكل المنافسة المتزايدة من المراكز اللوجستية الأخرى في المنطقة، مثل دبي لمستقبل قطاع كبيراً وأبو ظبي، تهديداً للخدمات اللوجستية في المملكة.	يتيح الموقع الاستراتيجي للمملكة الوصول إلى مجموعة واسعة من العملاء العالميين - زيادة الوعي بأهمية الخدمات اللوجستية.
يمثل الوضع الجيوسياسية المتقلب في العمليات كبيراً الشرق الأوسط تهديداً للوجستية في المنطقة.	-تزايد الطلب على الحلول اللوجستية المستدامة والخضراء، والخدمات اللوجستية المتخصصة.
المخاطر التي تحيط بالنظام الاقتصادي العالمي أدت إلى خلق مخاطر على استدامة قطاع اللوجستيات في المملكة.	ارتفاع حجم الاستثمار في التكنولوجيا والأتمتة
	-توافر مصادر الطاقة مثل البنزين وانخفاض تكاليفها مقارنة بباقي الدول الأخرى.
	-إطلاق استراتيجية لتطوير قطاع النقل والوجستيات لرفع نسبة مساهمة القطاع من 6% إلى 10% في الناتج المحلي الإجمالي.

وإضافة إلى كل ما تقدم، أطلق صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في أكتوبر 2022م، مبادرة مرونة سلاسل التوريد العالمية (GSCRI) التي تعتبر عصب التجارة العالمية والمحور

الرئيس في نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بقصد جذب الاستثمارات إلى قطاع سلاسل التوريد، من وإلى المملكة، وتحقيق 40 مليار ريال 10.64 مليار دولار (مبدئياً مع الإشارة إلى أن المبادرة ستخصص نحو 10 مليارات ريال كحوافز لمستثمري سلاسل التوريد.

أخيراً المملكة تسارع الخطى نحو آفاق جديدة كلياً في عالم الخدمات اللوجستية، حيث خصصت أخيراً إمكاناتها الجبارة من شبكات طرق وسكك حديدية مع الطيران والموانئ البحرية في سبيل ذلك، من أكبر اقتصادات ال وهي مستمرة في تطوير بنيتها التحتية بوصفها اقتصاداً عالم والدولة الأكبر اكتظاظاً بالسكان في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوقع أن توفر تلك الإجراءات أكثر من 200 ألف فرصة عمل في قطاع الخدمات اللوجستية بحلول عام 2030م.

المبحث الثالث: تحليل الإحصائي لمدى تطور الأداء اللوجستي للمملكة وأثره في تحسين حجم الميزان التجاري الدولي وحجم التجارة الدولية:

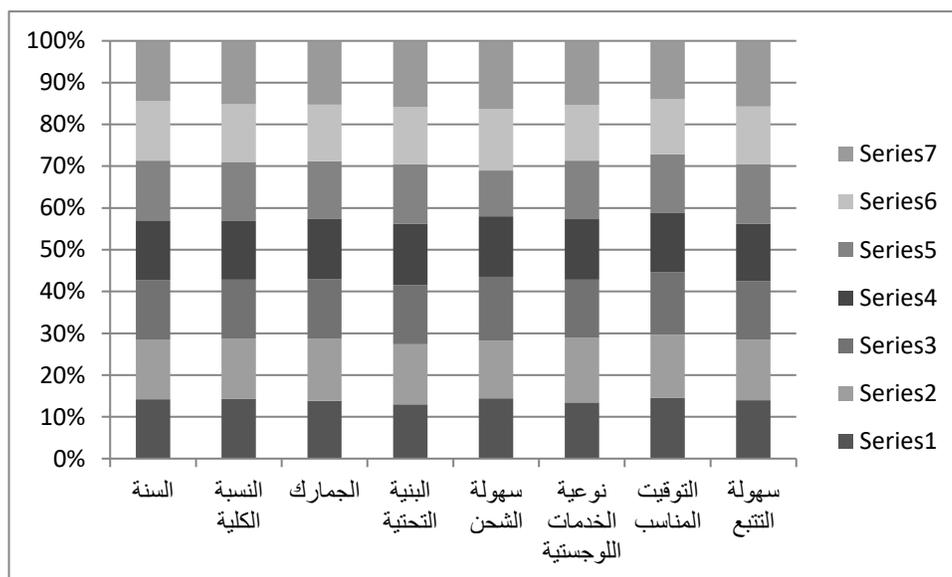
جدول رقم (6): مؤشر الأداء اللوجستي للمملكة العربية السعودية لسنوات (2007-2023) - (البنك الدولي - مؤشر الأداء اللوجستي - 2023)

السنة	النسبة الكلية	الجمارك	البنية التحتية	سهولة الشحن	نوعية الخدمات اللوجستية	التوقيت المناسب	سهولة التتبع
2007	3.2	2.72	2.95	2.93	2.88	3.65	3.2
2010	3.22	2.91	3.27	2.80	3.33	3.78	3.32
2012	3.18	2.79	3.22	3.10	2.99	3.76	3.21
2014	3.15	2.86	3.34	2.93	3.11	3.55	3.15
2016	3.16	2.69	3.24	2.23	3.00	3.53	3.25
2018	3.1	2.66	3.11	2.99	2.86	3.30	3.17
2023	3.4	3.0	3.6	3.3	3.3	3.5	3.6

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن الأداء في جميع المجالات تحسن بشكل ملحوظ في عام 2023 مقارنة بالسنوات السابقة. التوقيت المناسب وسهولة التتبع حققا أعلى متوسطات في 2023 (3.5 و 3.6 على التوالي). البنية التحتية شهدت تحسناً كبيراً أيضاً (3.6). بينما كانت الجمارك وسهولة الشحن أقل استقراراً في الأداء عبر السنوات، إلا أنهما تحسنا في 2023 (3.0 و 3.3 على التوالي). النسبة الكلية ارتفعت إلى 3.4 في 2023، مما يشير إلى تحسن عام في الأداء.

جدول رقم (7): المتوسطات والانحرافات المعيارية

الانحراف المعياري	المتوسط	الفئة
0.09	3.20	النسبة الكلية
0.14	2.80	الجمارك
0.21	3.25	البنية التحتية
0.31	2.89	سهولة الشحن
0.18	3.06	نوعية الخدمات اللوجستية
0.16	3.58	التوقيت المناسب
0.17	3.27	سهولة التتبع



شكل (1): يوضح "اتجاهات الميزان التجاري من 2007 إلى 2023"

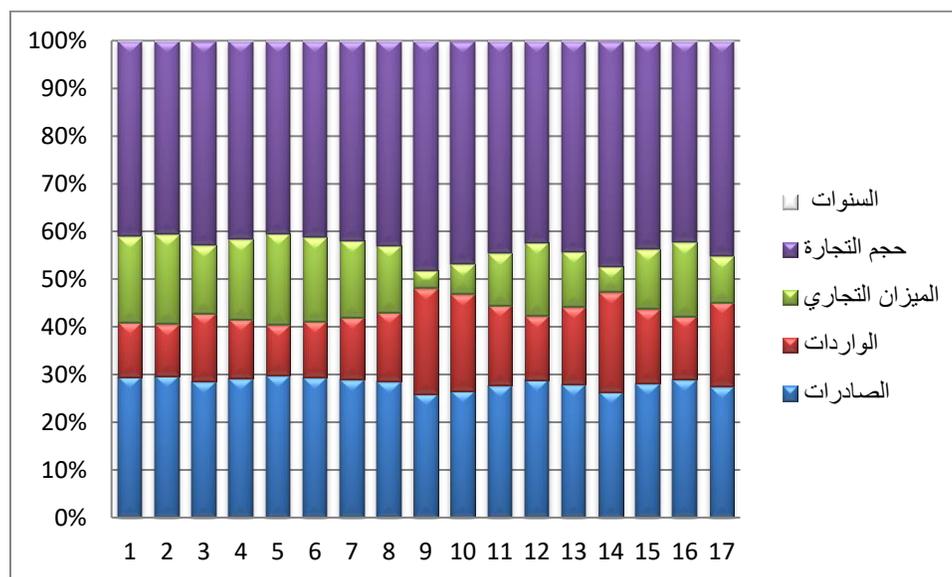
جدول رقم (8): حجم التبادل التجاري وحجم التجارة للملكة سنوات (2007-2023)

الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التجارة	السنة
874,403	338,088	536,315	1,212,491	2007
1,175,482	431,753	743,729	1,607,235	2008
721,109	358,290	362,819	1,079,400	2009
941,785	400,736	541,050	1,342,521	2010
1,367,620	493,449	874,171	1,861,069	2011
1,456,502	583,473	873,029	2,039,975	2012
1,409,523	630,582	778,941	2,040,106	2013
1,283,620	651,876	631,744	1,935,496	2014
763,313	655,033	108,280	1,418,346	2015
688,423	525,636	162,787	1,214,059	2016
831,881	504,447	327,435	1,336,328	2017
1,103,900	513,993	589,908	1,617,893	2018
981,012	574,361	406,651	1,555,374	2019
651,952	517,491	134,461	1,169,443	2020
1,035,672	573,185	462,486	1,608,857	2021
1,541,941	712,038	829,903	2,253,979	2022
1,200,069	776,024	424,045	1,976,093	2023

من الجدول نلاحظ أن الصادرات والواردات شهدت تقلبات على مر السنين، مع اتجاه تصاعدي في حجم التجارة بشكل عام. الميزان التجاري يظهر فائضاً في معظم السنوات، مما يشير إلى أن الصادرات تفوق الواردات. بعض السنوات مثل 2009 و2015 شهدت انخفاضات ملحوظة بسبب عوامل اقتصادية عالمية. السنوات الأخيرة تظهر زيادة ملحوظة في حجم التجارة، مما يعكس نموًا اقتصاديًا مستدامًا.

جدول (9): المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فئة

الانحراف المعياري	المتوسط	الفئة
297,741.92	1,105,774.35	الصادرات
138,319.85	545,416.12	الواردات
239,016.19	560,358.24	الميزان التجاري
353,661.89	1,651,190.71	حجم التجارة



شكل(2): يوضح: "حجم التجارة من 2007 إلى 2023"

من خلال التحليل السابق، يمكننا ملاحظة أن الأداء اللوجستي للمملكة في مختلف المجالات على النحو التالي:

- الأداء اللوجستي للمملكة في الجمارك سنة 2007 = 2.72 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في الجمارك سنة 2010 = 2.91 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في الجمارك سنة 2012 = 2.79 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في الجمارك سنة 2014 = 2.86 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.

-
- الأداء اللوجستي للمملكة في الجمارك سنة 2016 = 2.69 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في الجمارك سنة 2018 = 2.66 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في الجمارك سنة 2023 = 3.0 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في البنية التحتية سنة 2007 = 2.95 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في البنية التحتية سنة 2010 = 3.27 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في البنية التحتية سنة 2012 = 3.22 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في البنية التحتية سنة 2014 = 3.34 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في البنية التحتية سنة 2016 = 3.24 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في البنية التحتية سنة 2018 = 3.11 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في البنية التحتية سنة 2023 = 3.6 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
 - الأداء اللوجستي للمملكة في سهولة الشحن سنة 2007 = 2.93 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.

- الأداء اللوجستي للمملكة في سهولة الشحن سنة 2010 = 2.80 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في سهولة الشحن سنة 2012 = 3.10 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في سهولة الشحن سنة 2014 = 2.93 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في سهولة الشحن سنة 2016 = 2.23 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في سهولة الشحن سنة 2018 = 2.99 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة في سهولة الشحن سنة 2023 = 3.3 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث نوعية وجودة الخدمات اللوجستية سنة 2007 = 2.88 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث نوعية وجودة الخدمات اللوجستية سنة 2010 = 3.33 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث نوعية وجودة الخدمات اللوجستية سنة 2012 = 2.99 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث نوعية وجودة الخدمات اللوجستية سنة 2014 = 3.11 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث نوعية وجودة الخدمات اللوجستية سنة 2016 = 3.00 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.

- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث نوعية وجودة الخدمات اللوجستية سنة 2018 = 2.86 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث نوعية وجودة الخدمات اللوجستية سنة 2023 = 3.3 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث التوقيت المناسب سنة 2007 = 3.65 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث التوقيت المناسب سنة 2010 = 3.78 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث التوقيت المناسب سنة 2012 = 3.76 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث التوقيت المناسب سنة 2014 = 3.55 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث التوقيت المناسب سنة 2016 = 3.53 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث التوقيت المناسب سنة 2018 = 3.30 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث التوقيت المناسب سنة 2023 = 3.5 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث سهولة التتبع سنة 2007 = 3.2 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث سهولة التتبع سنة 2010 = 3.32 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث سهولة التتبع سنة 2012 = 3.21 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.

- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث سهولة التتبع سنة 2014 = 3.15 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث سهولة التتبع سنة 2016 = 3.25 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث سهولة التتبع سنة 2018 = 3.17 مما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري وحجم التجارة.
- الأداء اللوجستي للمملكة من حيث سهولة التتبع سنة 2023 = 3.6 مما أدى إلى ارتفاع الميزان التجاري وحجم التجارة.

بناءً على التحليل أعلاه، يمكننا ملاحظة أن الأداء اللوجستي للمملكة العربية السعودية قد شهد تحسناً ملحوظاً في بعض المجالات مثل البنية التحتية وسهولة التتبع، خاصة في السنوات الأخيرة. هذا التحسن يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الكفاءة اللوجستية، مما يساهم في زيادة الميزان التجاري وحجم التجارة. ومع ذلك، هناك بعض المجالات التي شهدت تراجعاً في الأداء مثل سهولة الشحن في بعض السنوات، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من التحسينات لضمان استمرارية النمو والتطور في القطاع اللوجستي. بشكل عام، يمكن القول إن المملكة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحسين الأداء اللوجستي، مما يعزز من قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- بناءً على التحليل السابق تبين أن هناك علاقة وثيقة بين تطور الأداء اللوجستي للمملكة وزيادة الميزان التجاري وحجم التجارة يمكننا ملاحظة أن الأداء اللوجستي للمملكة العربية السعودية قد شهد تحسناً ملحوظاً في بعض المجالات مثل البنية التحتية وسهولة التتبع، خاصة في السنوات الأخيرة. هذا التحسن يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الكفاءة اللوجستية، مما يساهم في زيادة الميزان التجاري وحجم التجارة.
- هناك بعض المجالات التي شهدت تراجعاً في الأداء مثل سهولة الشحن في بعض السنوات، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من التحسينات لضمان استمرارية النمو والتطور في القطاع اللوجستي.

- وبشكل عام، يمكن القول إن المملكة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحسين الأداء اللوجستي، مما يعزز من قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- من خلال تحليل البيانات، يمكن ملاحظة أن الأداء التجاري للمملكة العربية السعودية شهد تقلبات على مر السنين، مع فترات من النمو القوي في الصادرات والميزان التجاري، وأخرى من التراجع. هذه التقلبات تعكس تأثير العوامل الاقتصادية العالمية والمحلية والأداء اللوجستي للمملكة. على التجارة الخارجية للمملكة والميزان التجاري.

ثانياً: التوصيات:

- يجب التخطيط لجعل المملكة العربية السعودية المحرك الإقليمي الرائد للسلع حيث يشكل سوق الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية أكثر من 50٪ من إجمالي سوق منطقة الخليج.
- ويجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في البلاد الاستفادة من سلاسل التوريد الأسرع وانخفاض التكاليف اللوجستية من خلال الاستفادة من الفرص الجديدة في هذا القطاع.
- لدي المملكة مزايا جغرافية خاصة أن المملكة تمتلك موقع جغرافي استراتيجي مميز يتوسط خطوط التجارة، كما إن المملكة تقع على بحرين، الخليج العربي والبحر الأحمر، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تتمتع بهذه الميزة. بالإضافة إلى أن ثلث صادرات العالم من النفط تمر عبر الخليج العربي، في حين أن 13% من تجارة العالم تمر عبر البحر الأحمر، ويمكن للمملكة بشكل طبيعي ربط أسواق يعيش فيها أكثر من 6 مليارات نسمة فيجب استغلال هذه المزايا وترسيخ الهيمنة الإقليمية في القطاع اللوجستي الذي يعود آثاره بالإيجاب على الميزان التجاري وحجم التجارة بالمملكة العربية السعودية.
- يجب على المملكة معالجة أي قصور في مؤشر الأداء اللوجستي ومحاولة التصدي لذلك من خلال تكثيف الجهود بين القطاعين الخاص والعام.
- يجب أن تتجه المملكة لتوفير كوادر مؤهلة في قطاع الخدمات اللوجستية.

المراجع

- السعيد بوشول، ريمي رياض، حميداتو محمد الناصر (2020). دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية The Role of Logistics Services in Promoting Intra-Arab Trade: An Empirical Study Using the Gravity Model
- الزعبي، علي فالح وعزام، زكريا أحمد (2012). (إدارة العامل اللوجستية) مدخل التوزيع والإمداد. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. الأردن. الطبعة الأولى. 26ص.
- حسني عمر (2023) دور الخدمات اللوجستية في تطوير التجارة الدولية دراسة شركة سوناطراك حاسي رمل - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة غرداية.
- خالد هاشم عبد الحميد (2020) - لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- عبد الستار سلمي (2020) مفاهيم في التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية – دورة تدريبية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الملك سعود.
- علي فلاح الزعبي د. زكريا احمد عزاب، (2012) إدارة الأعمال اللوجستية (مدخل التوزيع والإمداد)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط، 1.
- مني عبد العال سيد دسوقي، (2014) استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 255، معهد التخطيط القومي، مصر، ديسمبر.
- Ho, Catherine S.F. (2013), Evaluating the Determinants of International Trade Competitiveness of Emerging ASEAN-4 Countries, SSRN: 1-10.
- (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-2006) <https://www.unescwa.org/ar>
- (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية - <http://www.albankaldawli.org> - (WDI)-2022

-
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (الاسكوا- <https://www.unescwa.org/ar>)
 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لجنة النقل واللوجستيات الدورة الثامنة عشرة بيروت، 20-21 كانون /ديسمبر 2020.
 - <https://mot.gov.sa,.hvm> وزارة النقل والخدمات اللوجستية
 - (الهيئة السعودية العامة للإحصاء) <https://www.stats.gov.sa/ar> (2020)
 - غرفة أبها (2023) (واقع ومستقبل القطاع اللوجستي في المملكة) إعداد مركز البحوث والمعلومات
 - البنك الدولي، (2018)، من الأجزاء إلى المنتجات: أهمية الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري، تقرير الترابط من أجل المنافسة، متاح على: <https://www.albankaldawli.org>